

Reflection of the Economic, Social and Political Dimensions on the Palestinian General Budget

Mohammad Jarrar^{1,*}, Daa Awad^{1,2}, Abeer Abu Kishk^{1,3} & Moazaz Elhusseini^{1,4}

Received: 8th Mar. 2025. Accepted: 9th Jun. 2025, Published: ××××

Accepted Manuscript, In press

Abstract: Purpose: The aim of this study is to cover the extent of the impact of the Palestinian economic situation, especially in light of the Paris Economic Protocol, on the Palestinian general budget, show the extent to which the Palestinian general budget takes into account the social rights that Palestine has committed itself to preserving and promoting under the international treaties it has joined, and how this is reflected or not, in addition to knowing how the Palestinian political reality represented by the absence of the Legislative Council has affected the Palestinian general budget. **Methodology:** The researchers used the analytical inductive approach by extrapolating and clarifying the legal texts related to the general budget in the Basic Law and Palestinian legislation, and extrapolating and analyzing the economic, social and political reality. **Findings:** The study concluded that financial deficit in the Palestinian general budget arises due to the occupation's withholding of clearance funds. As well as the failure of the Palestinian general budget to provide clear and detailed information about the allocations to support social human rights that Palestine is responsible for promoting and maintaining. Also, there is no parliamentary oversight of the Palestinian general budget due to the absence of the Legislative Council. **Recommendations:** The study recommends that relevant authorities strive to improve management, as occurred in 2004, when public revenues increased due to good management. It also emphasizes that the authorities responsible for preparing the general budget provide clear, detailed information on allocations for operating and development expenditures to implement the rights of children and women, the right to work and education, and gender equality in the Palestinian general budget. It also emphasizes the need to hold legislative elections to activate parliamentary oversight of the Palestinian general budget.

Keywords: General budget, economic dimensions, social dimensions, political dimensions, General budget regulation law.

انعكاس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الموازنة العامة الفلسطينية

محمد جرار^{1,*}، وضياء عواد^{2,1}، وعبير أبو كشك^{3,1}، ومعرز الحسيني^{4,1}

تاريخ التسليم: (2025/3/8)، تاريخ القبول: (2025/6/9)، تاريخ النشر: ××××

ملخص: الهدف: هدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بمدى تأثير الوضع الاقتصادي الفلسطيني خاصة في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي على الموازنة العامة الفلسطينية، وبيان مدى مراعاة الموازنة العامة الفلسطينية للحقوق الاجتماعية التي وضعت فلسطين على عاتقها الالتزام بصونها وتعزيزها بموجب المعاهدات الدولية التي انضمت إليها، وكيفية انعكاس ذلك من عدمه عليها، بالإضافة إلى معرفة كيف أثر الواقع السياسي الفلسطيني المتمثل في غياب المجلس التشريعي على الموازنة العامة الفلسطينية. **المنهج:** استخدم الباحثون المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال استقراء وتوضيح النصوص القانونية المتعلقة بالموازنة العامة في القانون الأساسي والتشريعات الفلسطينية، واستقراء الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، وتحليله. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن العجز المالي في الموازنة العامة الفلسطينية ينشأ بسبب احتجاز الاحتلال لأموال المقاصة. وكذلك عدم تقديم الموازنة العامة الفلسطينية لمعلومات واضحة وتفصيلية حول مخصصات دعم حقوق الإنسان الاجتماعية التي يقع على عاتق فلسطين تعزيزها وصيانتها. وأيضاً عدم وجود رقابة برلمانية على الموازنة العامة الفلسطينية بسبب غياب المجلس التشريعي. **التوصيات:** توصي الدراسة بضرورة سعي الجهات ذات العلاقة بتحسين الإدارة كما حدث في عام 2004، إذ زادت الإيرادات العامة بسبب حسن الإدارة. وكذلك التأكيد على الجهات القائمة على إعداد الموازنة العامة بوضع معلومات تفصيلية واضحة حول مخصصات النفقات التشغيلية والتطويرية لإعمال حقوق الطفل والمرأة، والحق في العمل والتعليم، وتعزيز النوع الاجتماعي في الموازنة العامة الفلسطينية، بالإضافة إلى ضرورة إجراء انتخابات تشريعية، وذلك لتفعيل الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية، الأبعاد السياسية، قانون تنظيم الموازنة العامة.

1 PhD Program in Public Law, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

* Corresponding author: mohjarrar97@gmail.com

2 E-mail: awwaddeyaa@gmail.com

3 E-mail: Abeer-Abukishik@hotmail.com

4 E-mail: Moazazh@gmail.com

1 برنامج دكتوراه القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

* الباحث المراسل: mohjarrar97@gmail.com

2 البريد الإلكتروني: awwaddeyaa@gmail.com

3 البريد الإلكتروني: abeer-Abukishik@hotmail.com

4 البريد الإلكتروني: moazazh@gmail.com

تعد الموازنة العامة للدولة أداة رئيسية تمثل انعكاساً هاماً للأداء العام للحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والوسيلة المستخدمة من قبل السلطة التشريعية لمعرفة مدى أجهزتها التنفيذية، والرقابية، والتشريعية، وذلك من خلال قياس مدى تحقيق الموازنة العامة لأهدافها. فلم تعد الموازنة العامة مجرد أرقام وإحصائيات؛ بل ازداد دورها لتتدخل في العديد من المجالات، كالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد تم تنظيم الموازنة العامة الفلسطينية ضمن أحكام القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 وتعديلاته، بالإضافة إلى قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998. ولا بد من الإشارة أن هنالك خصوصية للموازنة العامة الفلسطينية تتمثل في واقع الاحتلال، وغياب المجلس التشريعي. كما أن فلسطين وضعت على نفسها التزاماً بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي فيما يتعلق بالعديد المعاملات التجارية والمالية، بالإضافة أن انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الاجتماعية، كحقوق المرأة والطفل، والحق في العمل وضع على عاتقها واجبات أعمال هذه الحقوق وتعزيزها وصيانتها، وهذا بدوره لا بد أن ينعكس على الموازنة العامة الفلسطينية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في خصوصية الوضع الاقتصادي والمالي الفلسطيني في ظل ارتباط السلطة الوطنية الفلسطينية ببروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994 وما يترتب عليه من انعكاسات على الموازنة العامة في فلسطين. كما تبرز الأهمية لكونه بعد أن أصبحت فلسطين دولة عضو مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة وضعت على نفسها التزامات بموجب العديد من المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني ما يترتب على ذلك من أثر على إعداد الموازنة العامة. وأيضاً تظهر الحاجة إلى هذه الدراسة نظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني في ظل غياب المجلس التشريعي، وما لذلك من تداعيات حول إعداد الموازنة العامة. كما تعتبر هذه الدراسة هامة نظراً لندرة الدراسات المتعلقة بتأثير الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية على الموازنة العامة الفلسطينية.

إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسة في هذه الدراسة في معرفة مدى تأثير الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على إعداد الموازنة العامة في فلسطين. ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة الأسئلة التالية:

1. مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية في فلسطين على الموازنة العامة فيها؟ وهل يؤثر بروتوكول باريس الاقتصادي عليها؟
2. مدى تأثير التزام فلسطين بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية، كحقوق الطفل والمرأة، والحق في التعليم، والحق في العمل على الموازنة العامة الفلسطينية؟
3. ما مدى تأثير حل المجلس التشريعي الفلسطيني على الموازنة العامة الفلسطينية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. إبراز مدى تأثير الوضع الاقتصادي الفلسطيني خاصة في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي على الموازنة العامة الفلسطينية.
2. بيان مدى مراعاة الموازنة العامة الفلسطينية للحقوق الاجتماعية التي وضعت فلسطين على عاتقها الالتزام بصونها وتعزيزها بموجب المعاهدات الدولية التي انضمت إليها، وكيفية انعكاس ذلك من عدمه عليها.
3. معرفة كيف أثر الواقع السياسي الفلسطيني المتمثل في غياب المجلس التشريعي على الموازنة العامة الفلسطينية.

منهجية الدراسة

سوف يتم تناول موضوع الدراسة من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي، حيث تبدأ الدراسة بإعطاء لمحة عن الموازنة العامة في النظام القانوني الفلسطيني. كما سيتم توضيح النصوص القانونية المتعلقة بالموازنة العامة في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 وتعديلاته، وقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لعام 1998 وتعديلاته، وتحليلها. كما تم استقراء الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني وتحليل مدى تأثيره على الموازنة العامة الفلسطينية. وعليه قسمت الدراسة إلى ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول تأثير الأبعاد الاقتصادية على الموازنة العامة في فلسطين، وتناول المطلب الثاني تأثير الأبعاد الاجتماعية على الموازنة العامة في فلسطين؛ فيما تناول المطلب الثالث تأثير الأبعاد السياسية على الموازنة العامة في فلسطين.

- المطلب التمهيدي: الإطار التشريعي والقانوني للموازنة العامة في فلسطين
- المطلب الأول: تأثير الأبعاد الاقتصادية على الموازنة العامة في فلسطين.
- المطلب الثاني: تأثير الأبعاد الاجتماعية على الموازنة العامة في فلسطين
- المطلب الثالث: تأثير الأبعاد السياسية على الموازنة العامة في فلسطين

المطلب التمهيدي: الإطار التشريعي والقانوني للموازنة العامة في فلسطين

الموازنة العامة في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 وتعديلاته

تناول القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وتعديلاته الكثير من المواد التي تطرقت إلى الموازنة العامة من حيث إعدادها وإقرارها والمصادقة عليها، والكثير من المواد التي تناولت المالية العامة للسلطة. أما ما تناوله القانون الأساسي بخصوص الجهة المختصة بوضع الموازنة العامة، فأشار إلى اختصاص مجلس الوزراء بوضعها لعرضها على المجلس التشريعي، إذ أنه وضع الموازنة اختصاص أصيل للسلطة التنفيذية (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003: 3/60).

يقوم مجلس الوزراء بوضع مقترح الموازنة للسنة المقبلة أمام المجلس التشريعي، حيث أنه يقع على عاتق الحكومة عرض مشروع الموازنة العامة على المجلس التشريعي قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003: 1/61). وأما عن دور المجلس التشريعي حسب ما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني، فيكون صلاحية مناقشة وإقرار مشروع الموازنة المعروض عليه (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003: 2/61)، وله أيضاً وضع التعديلات عليه أو إعادته للحكومة لاستكمال مقتضيات المطلوبة من المجلس التشريعي، وإعادته مرة أخرى للمجلس التشريعي لإقراره بشكل قانون.

كما أشار القانون الأساسي الفلسطيني إلى أنه تحدد بداية السنة المالية ونهايتها وتنظم الموازنة العامة بقانون، وإذا لم يكن هنالك إمكانية لإقرارها قبل بداية السنة المالية القادمة يستمر الاتفاق باعتمادات شهرية بنسبة 12/1 لكل شهر من موازنة السنة المالية (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003: 90). ولا بد من التوضيح بأن كافة الإيرادات من رسوم وضرائب وقروض ومنح وكافة الأرباح التي تعود على السلطة الفلسطينية من إدارة أملاكها أو نشاطاتها تؤدي إلى الخزينة العامة، ولا يجوز تخصيص أي جزء من أموال الخزينة العامة أو الاتفاق منها لأي غرض مهما كان نوعه إلا وفقاً للقانون؛ إلا أنه يحق لها تكوين احتياطي مالي استراتيجي لمواجهة الطوارئ والمتغيرات (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003: 91) كما أنه يجب أن يتم عرض الحساب الختامي للموازنة العامة على المجلس التشريعي خلال مدة لا تتجاوز السنة من تاريخ انتهاء السنة المالية. (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003: 62).

قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998 وتعديلاته

أشار قانون تنظيم الموازنة العامة إلى أن إعداد الموازنة العامة السنوية للوزارات والمؤسسات العامة في السلطة الوطنية بما في ذلك موازنة التمويل ومتابعتها في جميع مراحلها يكون لدائرة الموازنة (قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، 1998: 1/20). وأما عن دور مجلس الوزراء، فهو يتلخص في دراسة واعتماد المسودة التي تعدها دائرة الموازنة وتقديم الموازنة العامة المقترحة للسنة المالية القادمة للمجلس التشريعي لمراجعتها وإقرارها وإصدارها في قانون الموازنة العامة السنوي (قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، 1998: 30، و 31/أ).

ولقد عرف هذا القانون الموازنة العامة بأنها: "برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة" (قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، 1998: 1). كما عرفها مرة أخرى بأنها: "الأداة المالية الأساسية وبرنامج عمل السلطة الوطنية التفصيلي للنفقات والإيرادات لمختلف النشاطات المقدرة لسنة مالية معينة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما لم يكن هناك استثناء بحكم القانون أو اتفاقية دولية أو عقد قانوني، فإن الموازنة العامة تحتوي على الصندوق الموحد وكل الصناديق الخاصة" (قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، 1998: 19).

قوانين أخرى ذات صلة بالموازنة العامة

1. قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 وتعديلاته.
2. قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005.

المطلب الأول: تأثير الأبعاد الاقتصادية على الموازنة العامة في فلسطين

تعتبر الظروف الاقتصادية من أهم العوامل في إعداد الموازنة العامة. وفي فلسطين يرتبط الجانب الاقتصادي بالجانب السياسي ارتباطاً لا يقبل التجزئة، فبروتوكول باريس الاقتصادي يضع البنود العريضة للعمليات الاقتصادية والتجارية في فلسطين- والتي

تسيطر عليها دولة الاحتلال سيطرة كاملة- فالغلاف الجمركي موحد، وجباية الضرائب أو المقاصة بيد الاحتلال، ودخول البضائع من عديمه منوط بموافقته. كما أن هذا البرتوكول وضع أحكاماً تنظم عمل العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل، الأمر الذي له بالغ الأثر في إيرادات الموازنة العامة.

تتكون الموازنة العامة بشكل عام من إيرادات الدولة ونفقاتها، وتأخذ الإيرادات العامة الشكل النقدي لتغطية نفقات الدولة. وتطور مفهوم الإيرادات بتطور الفكر الاقتصادي، فكانت تقتصر على الإمداد النقدي للخرينة العامة لتغطية النفقات؛ أما في ظل الفكر الحديث، فأصبحت من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بحسب أجندة الأهداف التي تطمح الدولة إلى تحقيقها (الأعرج، 2017). وتنقسم الإيرادات في فلسطين إلى إيرادات الجباية المحلية، وإيرادات المقاصة مع دولة الاحتلال التي تصل نسبتها إلى 85%. أما المنح والمساعدات الخارجية فتبلغ نسبتها 10%، والباقي هي قروض (جميل، وقزمار، وربيع، 2020) (الأناضول، 2024). كما أن هامش الإيرادات لضريبة القيمة المضافة الذي بإمكان السلطة الفلسطينية أن تفرضه على الشركات المساهمة العامة الصناعية محدود التغيير وفقاً لاتفاقها الساري مع دولة الاحتلال (دعاس، ونور، وعجولي، 2025: 5). أما عن النفقات، فتعرف على أنها القسم الأكبر من مكونات الموازنة العامة، وهي المبالغ المالية التي تنفقها الدولة من أجل اشباع حاجات الشعب (عصفور، 2023).

الفرع الأول: مرحلة التأسيس والازدهار (1995-1999)

تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الوحيدة التي تمتعت بها السلطة الوطنية الفلسطينية بالازدهار الاقتصادي، فمن خلال استقراء الخبراء الاقتصاديين لمتحصلات الواردات الفلسطينية، يلاحظ أنه في الأعوام التأسيسية الأولى (1995-1999) بلغت قيمة صافي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية المتحصلة من المقاصة والضرائب غير المباشرة وضريبة الدخل أعلى نسبة إيرادات- والتي قدرت بـ 70% من إجمالي الإيرادات- خاصة خلال سنة 1996. ثم بدأت الإيرادات بالتراجع في سنة 1997 بنسبة 1.7% بسبب إغلاق الاحتلال للمناطق الفلسطينية آنذاك. وفي السنة التالية ارتفعت نسبة الإيرادات العامة بنسبة 9%، ويلاحظ أن دخل الفرد من الدخل القومي الإجمالي في تلك الفترة وصل إلى 1965 دولار أمريكي، أي بمعدل نمو 3.5%، ويأتي ذلك بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1999 الذي وصل 33%، فكانت الظواهر تشير حسب تقرير صادر عن الأونكتاد إلى نمو الاقتصاد الذي وصل بشكل أكثر استدامة مع منتصف عام 1999 (النمروطي، وصافي، وعناية، 2015).

إلا أن المنح والمساعدات الخارجية انخفضت في تلك الفترة، من 1.3 مليار دولار إلى حوالي 690 مليون دولار، ومع ذلك كانت المنح والمساعدات تلعب دائماً دوراً هاماً في الموازنة الفلسطينية، حيث تم تخصيص قرابة 525 مليون دولار لدعم الموازنة؛ أي ما يعادل ثلاثة أرباع المنح والمساعدات؛ فيما تم تخصيص أقل من ربع هذه المنح لدعم المشاريع التطويرية (جميل، 2019) الأمر الذي ساعد على ازدهار الوضع الاقتصادي آنذاك، وبهذا يتضح أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والعجز المالي علاقة عكسية في الشأن الفلسطيني؛ أما عن النفقات العامة، فلقد تزايدت بمعدل سنوي 14% خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: الموازنة العامة الفلسطينية في مرحلة انتفاضة الأقصى

جاءت الانتفاضة الثانية في سنة 2000، لتعتبر نقطة تحول في الاقتصاد الفلسطيني، إذ هبطت الإيرادات العامة إلى 31% في تلك الفترة بسبب امتناع دولة الاحتلال من تحويل أموال المقاصة إلى الحكومة الفلسطينية، ونتج على إثر هذه الأحداث تدهور الاقتصاد، وقلة النفقات العامة بنسبة 14% في عام 2001 عنه في 2000، واستمرت بالانخفاض في سنة 2002 بنسبة 13% عنه في السنة السابقة لها (النمروطي، وصافي، وعناية، 2015)، وبالتالي شهد تراجع في المستوى الاقتصادي بالإضافة إلى قلة المنح والمساعدات في 2003؛ إلا أنه بدأ الاقتصاد في النمو بعض الشيء في العامين 2004-2005 بنسبة 18% بسبب تطبيق قانون الخدمة المدنية الشق المالي الخاص بزيادة الأجور للعاملين. وكذلك استحدثت بند الرعاية الاجتماعية. ومع الظروف الصعبة التي كانت تخيم في ذلك الوقت قلت النفقات الجارية (غير الأجور)، ونتج عنها عجز في الموازنة- الذي بلغ في تلك الفترة ما نسبته 38.47% مع نهاية السنة (معهد ماس، 2006) أما الفترة الزمنية ما بين (2005-2010) تذبذب منحيا العجز المالي والنمو الاقتصادي على ما طرأ من أحداث في تلك الفترة، مثل انتخابات المجلس التشريعي 2006 وما تبعها من انقسام فلسطيني، وحرب 2008 وحصار دولة الاحتلال، وغيرها. (النمروطي، وصافي، وعناية، 2015).

في 2003-2005 ارتفعت الإيرادات العامة بشكل ملحوظ، ويرجع السبب في ذلك إلى إفراج دولة الاحتلال عن أموال المقاصة التي كانت تحتجزها، فحققت الموازنة العامة لسنة 2004 ارتفاعاً بنسبة 27% عما تحقق في سنة 2003، ولقد ساعدت المعونات الخارجية "المنح والقروض" من تطوير الإدارة في عام 2004 على الرغم أنها لم تصل إلى ما كانت عليه في عام 2001. وتعتبر تلك الفترة هي فترة استقرار سياسي، فانتظم العمل في الدوائر الحكومية وزادت نسبة المقاصة، وارتفع على إثرها منسوب صافي الإيرادات العامة إلى 157.6%، بل وزادت نسبتها 30% في 2005 (سلطة النقد الفلسطينية، 2006).

الفرع الثالث: الموازنة العامة الفلسطينية ما بين الأعوام 2010-2019

وفقاً لتقارير سلطة النقد الفلسطينية يلاحظ وجود تباطؤ وضعف في النمو الاقتصادي حتى العام 2016؛ إلا إنه في هذا العام وصل النمو الاقتصادي 3.4% مقارنة مع النمو في 2015، ويعود السبب إلى زيادة وتيرة وتسارع النمو في قطاع غزة بشكل أساسي، إذ اعتبر النمو الغزي هو الأعلى خلال الخمس أعوام، ويأتي ذلك نتيجة وقف الحرب على القطاع وإعادة إعمارهِ (سلطة النقد الفلسطينية، 2017). ثم شهد الاقتصاد بعض التباطؤ بسبب انكماش الاقتصاد الغزي؛ أما في الضفة الغربية، فقد اتصف بالهدوء النسبي. وعليه فقد استمر النمو الاقتصادي في الضفة (سلطة النقد الفلسطينية، 2018)، ولكن في 2019 شهد النمو الاقتصادي تدهور سبب أزمة مالية خانقة، وكان السبب هو اقتطاع الاحتلال جزء من أموال المقاصة، ورفض السلطة استلام ما تبقى من أموال المقاصة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في فلسطين وتدهوره (سلطة النقد الفلسطينية، 2020).

يشكل الميزان التجاري أكثر من نصف العجز المالي نتيجة التبادل التجاري مع الاحتلال. أما في ميزان الدخل، فإن الفائض المسجل يعود أساساً لتعويضات العاملين في دولة الاحتلال بين عامي 2011 و2019، وحيث كان العجز في الحساب الجاري مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات الاقتصادية مع الاحتلال، ويحمل هذا العجز دلالات مهمة، حيث أن الدول التي تعاني من عجز مستمر غالباً ما تكون مضطرة للاعتماد على الاقتراض من مصادر محلية أو خارجية، ويظهر ذلك من خلال احتساب نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي جميل، وقزمار، وربيع، 2020)، بالإضافة إلى وقوع عدة حروب متتالية على القطاع بين عامي 2012، و2014 أثرت على الاقتصاد الوطني وزيادة في النفقات العامة.

الفرع الرابع: موازنة الطوارئ

لم يكن العام 2019 عاماً عادياً، فقد عاصرت فلسطين أزمة الوباء العالمي (كورونا)، بالإضافة إلى قرصنة الاحتلال في أموال المقاصة، وما نتج عنه من خسائر بشرية ومادية ألحقته بها، فزادت الأعباء في القطاع الصحي، وقلت الإيرادات كالمضرائب والجمارك المباشرة وغير المباشرة، وهذا ساهم في ارتفاع عجز الموازنة. وعلى هذا الأساس تم إعلان حالة الطوارئ في البلاد بما فيها الموازنة العامة. وبالنظر إلى موازنة الطوارئ 2020، يتبين أن إجمالي الإيرادات تراجع بنسبة 28% عن إيرادات سنة 2019- وبالبلغة نحو 11.7 مليار شقلاً- وهذا يشكل نحو 3.3 مليارات شقلاً، بمعنى أن إيرادات السلطة قلت بنحو مليار دولار.

لقد أدى هذا الوضع إلى كارثة مالية كشفت عن عجز السلطة المالي. (جميل، 2020). ويلاحظ حسب التقرير المقدم من سلطة النقد لعام 2020 انكماش الاقتصاد بنحو 11.5%- وهي النسبة الأكبر منذ العام 2002- لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار العام 2015 إلى حوالي 14.0 مليار دولار. ففي الضفة الغربية تراجع اقتصادها بنحو 11.3% ليصل إلى حوالي 11.5 مليار دولار؛ في حين تراجع اقتصاد قطاع غزة بنسبة 12.3% أي حوالي 2.5 مليار دولار. وكان لذلك تأثيره الواضح على تراجع دخل الفرد الفلسطيني، وتراجع معه المستوى العام في الأسعار. أما على صعيد دفع المستحقات من الديون، ففي هذا العام زادت الضغوطات على الحكومة محدثة زيادة في المتأخرات والديون (سلطة النقد الفلسطينية، 2021).

أما الحالة الثانية التي أعدت بها موازنة الطوارئ كانت لعام 2024، وجاء ذلك جراء ما يواجهه الشعب الفلسطيني من حرب ضروس منذ السابع من أكتوبر لعام 2023 سواء في قطاع غزة الذي أبيد قطاعه الزراعي، وبنيت التحتية من منازل، ومدارس، ومستشفيات، وقطاعات عامة وخاصة أو مما أصاب الضفة الغربية من اعتداءات المستوطنين على الأراضي الزراعية، وعلى المدنيين الفلسطينيين، وانتهاج الاحتلال سياسة الاعتقال، وتعطيل مناحي الحياة بسبب وجود الحواجز العسكرية على مداخل ومخارج المدن والقرى الفلسطينية. بالإضافة إلى تضيق المعاملات التجارية، والانتقاص من الأيدي العاملة الفلسطينية التي تعمل في الداخل المحتل، والاقتطاع من رواتب الموظفين الحكوميين في السلطة بسبب حجز أموال المقاصة، فأثر كل ذلك في الاقتصاد الوطني؛ مما أجبر السلطة على إعداد موازنة الطوارئ.

المطلب الثاني: تأثير الأبعاد الاجتماعية على الموازنة العامة في فلسطين

إن انضمام فلسطين إلى العديد من المعاهدات التي تهتم بحقوق الإنسان وفقاً لما جاء في المادة (10) من القانون الأساسي الفلسطيني، بالإضافة إلى حث الحكومة الفلسطينية على الاسترشاد بخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، وغيرها من الظروف التي تمس المجتمع الفلسطيني أدت إلى تأثير الموازنة العامة بها، ويعد أهمها ما يلي:

الفرع الأول: البعد المتعلق بالحق في التعليم

إن الحق في التعليم من أهم الحقوق التي أشار لها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948: 26). كما أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 أشار إلى إلزامية التعليم المجاني في ظل أحكامه (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966: 14). كما يعتبر التعليم الجيد دون تمييز الهدف الرابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2024). كما أن القانون الأساسي الفلسطيني أشار إلى الحق في التعليم (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003: 25).

ولقد أثر الحق في التعليم على إعداد الموازنة العامة في فلسطين، فبالرجوع إلى القوانين الخاصة بالموازنات العامة الصادرة في فلسطين نجد بأن الحق في التعليم أثر على النفقات الجارية عند إعداد الموازنة العامة، فلاحظ بأن إحداثات الوظائف في قطاع وزارة التربية والتعليم العالي بلغت (2300) من أصل (3000) في موازنة عام 2009 (قرار بقانون الموازنة العامة، 2009)، وفي موازنة عام 2023 بلغت (1699) من أصل (3216) (قرار بقانون الموازنة العامة، 2023)، كما نجد على سبيل المثال بأن النفقات الفعلية لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية- بما فيها من نفقات جارية أو تطويرية- بلغت في عام 2022 (3475.9) مليون شيقلاً من أصل (16197.6) مليون شيقلاً تمثل الإجمالي العام للنفقات الفعلية لموازنة عام 2022؛ بينما بلغت النفقات الفعلية لها في عام 2023 (3753) مليون شيقلاً من أصل (17870.5) مليون شيقلاً تمثل إجمالي الإنفاق النفقات الفعلية لموازنة عام 2023، كما أن النفقات التطويرية الفعلية لها بلغت في موازنة عام 2022 بلغت (177.6) مليون شيقلاً؛ بينما بلغت في موازنة عام 2023 (235.8) مليون شيقلاً (موقع موازنة المواطن- فلسطين، 2023).

وعليه، نجد من خلال ما سبق بأن الموازنة العامة في فلسطين تتأثر بمدى الحاجة إلى دعم الحق في التعليم، وتحقيق هدف التنمية المستدامة في التعليم الجيد، فكلما زادت الحاجة إلى إنشاء مدارس، ومعاهد تعليمية، وجامعات تزداد حاجة معدي الموازنة العامة إلى نفقات تطويرية خاصة بوزارة التربية والتعليم العالي من أجل تشييد هذه المؤسسات. كما أن وجود نقص في الكوادر التعليمية يؤثر في إعداد الموازنة العامة من خلال زيادة النفقات الجارية.

الفرع الثاني: بعد النوع الاجتماعي

يعرف النوع الاجتماعي على أنه: "المكانة والقيمة والدور الاجتماعي الذين يتمتع به أحد الأفراد في إحدى المجتمعات، والذين يتعلقون ويرتبطون ارتباطاً وثيقاً بكونه ذكراً أم أنثى" (منصور، 2019). ولا بد من الإشارة إلى أن مفهوم النوع الاجتماعي جاء نتيجة لما تعرضت له المرأة من انتقاص من حقوقها على مدى التاريخ. كما أشار القانون الأساسي إلى الحق في المساواة بين الفلسطينيين ولا تمييز بينهم بسبب الجنس (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003: 9).

ولا بد من الإشارة إلى أن الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ليست موازنة منفصلة للرجال والنساء، بل هي عبارة عن أداة تستعمل بغرض استخدام كافة الإمكانيات المتاحة من أجل المساواة بين الرجل والمرأة في كافة القطاعات لتحقيق العدالة الاجتماعية. وهي عبارة عن تخطيط حكومي للموازنة لغرض المساواة المذكور، ودعم حقوق المرأة من خلال اتخاذ تدخلات تضمن سد الفجوات بين الجنسين في الموازنة العامة، وتحليل تأثير التمييز بين الجنسين في سياسات تخصيص الإيرادات، وتخصيص الموارد المحلية والنفقات الإنمائية؛ إلا أن هذه الموازنة لا تراعي النساء فحسب، بل تهدف أيضاً إلى مراعاة الرجال والفتيات والأولاد من خلال التوزيع العادل للموارد والمساهمة في توفير فرص متساوية للجميع، ويدخل في ضمنها تحليل تأثير الانفاق على الفئات الاجتماعية المتنوعة بما يشمل الحفاظ على حقوق الأقليات، ووجود تقاطع مع الفئة العمرية والدين والطبقة (سعادة، 2022).

وفي فلسطين ينظر إلى العدالة الاجتماعية من منظور شعب محروم من أبسط مقوماتها، فالحكومة رغم وجود الاحتلال ملزمة تجاه المواطنين بتأمين حرياتهم الأساسية، وضمان حقوق الإنسان، والعدالة والمساواة بينهم، وتوفير فرص العمل، وحماية الفئات المهمشة. لكل ذلك تسعى الحكومة لإيجاد السبل والاستراتيجيات التي تمكنها من القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين المواطنين في حصولهم على الخدمات الأساسية والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات مع الاهتمام بمراعاة قضايا المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات في السياسات الوطنية والقطاعات المختلفة كافة، ويجب استغلال كافة الموارد المتاحة من أجل إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن، بالإضافة إلى إزالة كل عائق يحول دون المشاركة الكاملة لهن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحياة العامة (مجلس الوزراء، 2016: 38-39).

بالنظر على برامج وازرة شؤون المرأة الفلسطينية نجد من ضمنها برنامج حماية المرأة، وهو برنامج يهدف إلى تعزيز حماية المرأة الفلسطينية، والوقاية من العنف ضدها. بالإضافة إلى برنامج تمكين المرأة الذي يهدف إلى زيادة مشاركة النساء في الوظائف العامة وأماكن صنع القرار، وزيادة نسبة مشاركة النساء في سوق العمل، وكذلك التأسيس لكافة قضايا النوع الاجتماعي في الكثير من الوزارات (موقع وزارة شؤون المرأة، 2024). كما أنه أصبح هناك وحدات للنوع الاجتماعي في كافة المؤسسات الفلسطينية العامة منذ عام 2008 (وزارة الداخلية، 2024).

وعليه، يرى الباحثون بأن التأسيس لقضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة يتطلب برامجاً ضمن موازنة دولة فلسطين، وذلك يتطلب نفقات تطويرية وجارية تتعلق بهذا المفهوم، وهذا له أثر مباشر على الموازنة العامة الفلسطينية مع العلم بأنها تخلق من أي برامج تتعلق بمفهوم النوع الاجتماعي.

الفرع الثالث: البعد المتعلق بحقوق الطفل

تعد حقوق الطفل أحد أهم الحقوق الخاصة التي يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي يحمي حقوقهم في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وتسعى كافة دول العالم لتحقيق هذه الحماية من خلال انضمامها إلى الاتفاقيات التي تهتم وتحمي حقوق الأطفال، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 التي انضمت لها فلسطين بتاريخ 2014/4/2 بعد أخذت صفة العضو المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة (موقع وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، 2019). كما أشار القانون الأساسي الفلسطيني على أن رعاية الطفولة واجب وطني (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003: 29).

تتعدد حقوق الأطفال التي يجب الاهتمام بها وحمايتها، ومن الأمثلة على ذلك: ضمان حق الطفل في التعليم، وهذا يترتب عليه بناء مدارس جديدة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعليم للأطفال، بالإضافة إلى تحسين جودة التعليم، وتوفير التعليم المجاني (اتفاقية حقوق الطفل، 1989: 28). كما أن ضمان حقوق الأطفال تتمثل في تحقيق لهم حماية خاصة تتمثل في تشكيل محاكم خاصة بجرائم الأحداث، ونيابة خاصة للأحداث (قرار بقانون حماية الأحداث، 2016: 24)، وإصدار تشريعات تضمن هذه الحماية للأطفال خاصة فيما يتعلق باستغلالهم والاتجار بهم (قانون حقوق الطفل الفلسطيني، 2004: 42).

ولا بد من الإشارة إلى أن انضمام فلسطين لاتفاقية حقوق الطفل أعطى الصلاحية للجنة حقوق الطفل المنبثقة عن هذه الاتفاقية لمطالبتها بتقديم معلومات واضحة عن بنود الموازنة العامة الفلسطينية المخصصة لإعمال حقوق الطفل، بحيث يتضح من خلالها آلية التوزيع الجغرافي للموارد المالية في الموازنة العامة؛ إلا أن دولة فلسطين تهربت من طلب اللجنة (تقرير مؤسسة الحق، 2020).

ويرى الباحثون من خلال ما سبق بأن تهرب دولة فلسطين من طلب لجنة حقوق الطفل ما هو إلا دليل على عدم وضعها بنوداً لإعمال حقوق الطفل فيها على الرغم من أن ذلك يعزز مبدأ الشفافية والمساءلة والمشاركة.

الفرع الرابع: البعد المتعلق بالحق في العمل

أشار القانون الأساسي الفلسطيني إلى أن لكل مواطن الحق في العمل، وتسعى السلطة الوطنية الفلسطينية إلى توفيره (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003: 25).

إن الحق في العمل يحتاج إلى أن يتم تخصيص ما يعززه ويصونه، ويقلل من معدلات البطالة في الموازنة العامة، فعلى سبيل المثال أشار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 2021/3/31 إلى أن الموازنة العامة لعام 2022 تستهدف معالجة الفقر والبطالة، وتحفيز النمو الاقتصادي كنوع من التعافي من الأضرار التي سببتها جائحة كورونا، وبذلك ستضمن الموازنة العامة مخصصات لعمل مشاريع تنمية تستهدف تعزيز صمود المواطنين، وإتاحة فرص عمل مناسبة لهم خاصة في القدس وقطاع غزة مع زيادة الاهتمام بالمناطق المصنفة (ج) وفقاً لاتفاقية أوسلو، وتخصيص برامج تدريب مهني للشباب من أجل تعزيز فرصهم في الحصول على فرص عمل. كما أنها ستعمل على محاربة التهرب الضريبي من أجل زيادة العائدات، وإمكانية استثمارها في مشاريع اقتصادية تساهم في الحد من البطالة. (موقع مجلس الوزراء الفلسطيني، 2022).

وعليه، يرى الباحثون من خلال ما سبق بأن الموازنة العامة الفلسطينية تتأثر بالحق في العمل؛ إلا أن الموازنات العامة السنوية التي تصدر بقانون أو بقرار بقانون في فلسطين منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1993 لم تحدد ضمن أحكامها تفاصيل هذه التخصيصات التي لا نراها إلا ضمن التقارير الصحفية ونشرات الأخبار.

المطلب الثالث: تأثير الأبعاد السياسية على إعداد الموازنة العامة في فلسطين

إن الموازنة العامة تتأثر برقابة المجلس التشريعي وبرنامج عمل الحكومة والعديد من الظروف السياسية. وعليه سيتم توضيح هذا التأثير من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الموازنة العامة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

إن السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت بإعداد الموازنات عام 1995 حيث كانت أول موازنة لها في ذلك العام، وكانت موازنة تجريبية لم يتم إعدادها وفق أسس منطقية سليمة، ويعزى ذلك إلى أنه في ذلك الوقت لم يكن هناك قانون لينظم الموازنة العامة، ولكن بعد تشكيل المجلس التشريعي عام 1996 أخذ موضوع الموازنة العامة تجاهها جديداً، وخاصة بعد إقرار قانون الموازنة العامة رقم (7) عام 1998 المتعلق بتنظيم الموازنة العامة وإصدار القانون الأساسي الذي نص على إلزامية إعداد الموازنة العامة والسياسة المالية، حيث بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية في إعداد السياسة المالية الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، والتقيّد بالقانون المنظم للموازنة العامة، والذي يلزم الحكومة برفع الموازنة للمجلس التشريعي في إطار قانون وذلك ليتم المصادقة عليه بموعد محدد في كل سنة، وبعد الانقسام الذي حصل عام 2007 والذي أدى لتعطيل المجلس التشريعي، أصبح قانون الموازنة العامة يرفع لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ليصادق عليه، وهذا الوضع ما زال قائم حتى اللحظة (معهد ماس، 2016). وتجدر الإشارة إلى أنه في 23 ديسمبر 2018، تم الإعلان

عن حل المجلس التشريعي عقب صدور قرار يقضي بذلك من عدالة المحكمة الدستورية العليا بـ فلسطين (قرار المحكمة الدستورية العليا، 2018: رقم 10).

ويرى الباحثون أن المشرع الفلسطيني قد أولى اهتماماً كبيراً بخصوص موضوع الموازنة العامة وتنظيمها، وحرص على أن تسير بضوابط محددة، وحرص على التعاون الكبير بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا يوصلنا إلى حقيقة أن قانون الموازنة العامة يستقل عن غيره من القوانين لما له من خصوصية تميزه عن باقي القوانين.

الفرع الثاني: الأهمية السياسية للموازنة العامة

تظهر الأهمية السياسية للموازنة العامة كونها وسيلة للشعب لمراقبة السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة من خلال البرلمان، لأن للبرلمان الذي يعتبر ممثل عن الشعب الحق في مناقشة برنامج الحكومة، وانتقاد أعماله لمنع أي تعسف سواء في الإيرادات أو النفقات، من خلال المطالبة بتعديل الموازنة أو إلغائها كلياً (أعاد، 1989).

نلاحظ أنه في الدول التي تتخذ الشكل البرلماني للنظام السياسي تكون المصادقة على الموازنة العامة بمثابة طرح الثقة بالحكومة، ويعبر الرفض عن عدم توفر الثقة بالحكومة. أما الدول التي تتخذ الشكل الرئاسي للنظام السياسي لا يكون الهدف من رفض الموازنة إقالة الحكومة؛ إنما فقط يعتبر وسيلة برلمانية لعرقلة نشاط الدولة ومرافقها، وقد يتطور الوضع إلى إيقاف عمل الحكومة، أي أن حجم الأثر ونوعه يختلف باختلاف النظام السياسي (الصكيان، 1969).

تبرز الأهمية السياسية للموازنة العامة بأنها وسيلة يستعملها المجلس التشريعي أي البرلمان من أجل الضغط على الحكومة من حيث تعديلها، وذلك من أجل إرغام الحكومة على السير في نهج سياسي معين من أجل تحقيق بعض الأهداف منها سياسية وأخرى اجتماعية. وأيضاً تتجلى الأهمية السياسية للموازنة العامة في أنها تعتبر مؤشراً واضحاً للتوجه السياسي الذي تتبناه الحكومة. وبالتالي، فإن الأهمية السياسية للموازنة العامة تظهر من خلال إجبار وتقييد السلطة التنفيذية عن طريق أخذ موافقة المجلس التشريعي لإقرار الموازنة العامة، وذلك بأخذ إذن المجلس التشريعي لصرف وتوزيع النفقات بالشكل الذي يشبع الحاجات العامة (عبد الله، 1999).

والمفهوم الحديث للموازنة العامة لا يقتصر فقط على الحسابات المالية والأرقام وتقدير الإيرادات والنفقات؛ إنما أضحت تعكس سياسات الدولة الاجتماعية والمالية والاقتصادية والإنمائية من جهة، ومجمل النشاط الاقتصادي للدولة من جهة أخرى. كما أنها تستخدم طريقة للتأثير عن طريق القوانين والأدوات المالية، وذلك لتعزيز خطة التطوير المستقبلي للبلاد خاصة الناحيتين الاقتصادية والمالية (عبد الله، 1999).

ويرى الباحثون بأن الأهمية السياسية للموازنة العامة تتمثل في الرقابة والمحاسبة من قبل البرلمان على أعمال السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة.

الفرع الثالث: الرقابة السياسية للمجلس التشريعي على الموازنة العامة

إن المجلس التشريعي يعتبر الموازنة العامة للدولة مساحة مناسبة ليمارس عن طريقها دوره المتمثل في الرقابة على السلطة التنفيذية، فالفصل بين السلطات من ناحية عملية هو فصل هيكلية، فالسلطة التشريعية مكملة للسلطة التنفيذية والعكس صحيح (بدوي، محمد، والشاعر، عبد الناصر، 2025: 35)، حيث يبرز دور هذا عند ممارسة السلطة التنفيذية صلاحياتها التشريعية والمالية سواء من حيث قبول مشروع الموازنة أو رفضه أو التعديل على مشروع الموازنة العامة، فالتعديلات التي يعمل البرلمان على إقرارها بخصوص الموازنة العامة تعمل على تعزيز رقابته على الحكومة، أما بخصوص رفض البرلمان للموازنة العامة للدولة فهو بمثابة عدم قبول ورفض لمشاريع الحكومة وبرامجها، وبفهم سياسياً هذا الرفض على أنه رفض ل طرح الثقة بالحكومة في الأنظمة البرلمانية (العدوان، 2014).

ومن الجدير بالذكر أن هناك أنواع من الرقابة السياسية للمجلس التشريعي على الموازنة العامة، حيث تتمثل هذه الأنواع بالرقابة السياسية السابقة على المجلس التشريعي، والرقابة السياسية خلال فترة تنفيذ الموازنة العامة، والرقابة السياسية اللاحقة للمجلس التشريعي على الموازنة العامة، حيث نعني بالرقابة السياسية السابقة للمجلس التشريعي على تنفيذ الموازنة العامة بأنها تلك الرقابة التي تكون من قبل المجلس التشريعي على الموازنة العامة قبل الوصول إلى مرحلة الإقرار، حيث تكون هذه الرقابة على الحكومة والمتمثلة في ممارسة وتدقيق وفحص ومتابعة الموازنة العامة المقدمة إليها على صيغة مشروع قانون من قبل الحكومة، ويشمل هذا صلاحية الرفض أو التعديل، والتي تعمل على خلق إطار ملائم لرقابة المؤسسة التشريعية على ما تم تقديمه لها من قبل الحكومة حول الموازنة العامة وصولاً إلى مرحلة الإقرار (العدوان، 2014).

أما بخصوص الرقابة السياسية اللاحقة، فإنها تتمثل بالرقابة التي يمارسها البرلمان على الموازنة العامة، حيث تكون هذه الرقابة بعد انتهاء مرحلة تنفيذ الموازنة، وتتم عن طريق الحسابات الختامية المقدمة إلى البرلمان من قبل الجهة المختصة وفقاً للقانون إما عن

طريق وزارة المالية أو من خلال مجلس الوزراء، وهذا يتم خلال مدة يتم تحديدها عن طريق الدستور أو القانون من انتهاء السنة المالية، وذلك من أجل اعتمادها من قبل البرلمان (جامع، 1975).

وهناك أيضاً ما يسمى بالرقابة التشريعية التي تتم خلال فترة التنفيذ، حيث يتميز هذا النوع من الرقابة بأنه يتم أثناء التنفيذ ومتزامن معه، وأن المجلس التشريعي يقوم بمتابعة الأداء أثناء التنفيذ مما يساعد في معرفة الانحرافات والأخطاء أولاً بأول، وهذا يساعد في تصحيح الأخطاء وعلاجها أولاً بأول قبل أن تتراكم، فهذه الرقابة تسمح باكتشاف الأخطاء وعلاجها في كافة مراحل العمل (العلمي، 2006).

ويرى الباحثون بأن الرقابة على الموازنة العامة بأنواعها ضرورية لكي يستقيم تصرف السلطة التنفيذية في الموازنة العامة، وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الرابع: البعد السياسي الفلسطيني وتأثيره على الموازنة العامة

تعاني فلسطين من غياب المجلس التشريعي، فهو معطل ولا يمارس أي من اختصاصاته منذ أن حصل الانقسام في عام 2007. وعطفاً على ذلك صدر قرار عن عدالة المحكمة الدستورية العليا بحله في عام 2018، وهذا ما أعطى للرئيس صلاحية المصادقة على الموازنة العامة حسب القانون الأساسي المعدل لعام 2003. ففي أغلب السنوات السابقة لم نلاحظ أن هنالك التزام بالتراتبية الزمنية المحددة بالقانون، حيث أنه في كثير من الأوقات كان يتم توقيع الموازنة وإقرارها بعد مرور شهرين أو ثلاثة أشهر من مرور المدة المحددة قانوناً.

وحيث أن قرار عدالة المحكمة الدستورية الفلسطينية العليا المشار إليه أعلاه دعا الرئيس الفلسطيني لإجراء انتخابات تشريعية، وذلك خلال مدة مقدارها ستة أشهر من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية. وقد جاء هذا القرار لكون المجلس التشريعي في حالة غياب تام ومعطل، حيث أنه لم يتم انعقاده منذ انتهاء دورته الأولى بتاريخ 2007/7/5 وحتى مدته التي تنتهي دستورياً وقانونياً، أي بتاريخ 2010/1/25، حيث نتج عن ذلك المساس بأحكام القانون الأساسي والمصلحة العامة للشعب الفلسطيني ومصلحة الوطن. وحيث أن عدم انعقاد المجلس التشريعي نتج عنه منح رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية سلطات تشريعية إضافية عن طريق المادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، والتي تخوله إصدار قرارات لها قوة القانون (عطاطرة، 2019).

إن تنظيم الموازنة العامة يتم بشكل تكاملي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولكن لخصوصية الوضع الفلسطيني من تعطيل وغياب المجلس التشريعي وصولاً إلى حل المجلس التشريعي، أضحت صلاحية تنظيم الموازنة العامة بيد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك استناداً إلى القانون الأساسي الفلسطيني المعدل الذي عمل على ضبط صلاحيات الرئيس التشريعية، وسمح له بإصدار قرارات تتمتع بقوة القانون ضمن شروط معينة، وهي أن تكون بغير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، وأيضاً أن تكون هنالك حالة ضرورة، وأن يتم عرضها على المجلس التشريعي في أول دورة انعقاد له (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003: 43).

ويرى الباحثون أن المشرع الفلسطيني كان موفقاً بهذا النص، لأنه في الحالات التي ذكرناها سابقاً والتي تشكل حالة الضرورة- فإنه من الضروري أن يتدخل الرئيس لأن يتخذ ما يراه لازماً لتحقيق المصلحة العامة أو درء خطر لا يحتمل التأخير إذ أنه في هذا التدخل يكون فيه علاج للخلل التشريعي والشرح في البنيان القانوني والسياسي للنظام الفلسطيني.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وجملتها من التوصيات. وهي كما يلي:

النتائج

- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي على إعداد الموازنة العامة الفلسطينية، من حيث تحديد أجندة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ففي حالة الحروب تقوم الموازنة بدعم أهالي القطاع والضفة الغربية على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية.
- عدم تقديم الموازنة العامة الفلسطينية لمعلومات واضحة وتفصيلية حول مخصصات دعم حقوق الإنسان الاجتماعية المشار إليها أعلاه، والتي ألزمت فلسطين نفسها بتعزيزها، وصيانتها عند انضمامها إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بها.
- تطور مفهوم الموازنة العامة من موازنة تعبر عن إيرادات ونفقات لموازنة تعبر عن سياسة ونهج الحكومة.
- عدم وجود رقابة برلمانية على الموازنة العامة الفلسطينية بسبب غياب المجلس التشريعي.

التوصيات

- السعي في تحسين الإدارة كما حدث في عام 2004، إذ زادت الإيرادات العامة بسبب حسن الإدارة، بالإضافة إلى إفراج الاحتلال عن أموال المقاصة.

- ضرورة وضع معلومات تفصيلية واضحة حول مخصصات النفقات التشغيلية والتطويرية لإعمال حقوق الطفل والمرأة، والحق في العمل والتعليم، وتعزيز النوع الاجتماعي في الموازنة العامة الفلسطينية.
- ضرورة إجراء انتخابات تشريعية، وذلك لتفعيل الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة الفلسطينية.
- ضرورة تعزيز النزاهة والشفافية في إعداد الموازنة العامة وتنفيذها لتعزيز أواصر الثقة بين المواطن والحكومة.

بيان الإفصاح

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في هذا البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **توافر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** قام الباحث محمد جرار بإعداد خطة البحث والمطلب الثالث ومراسلة المجلة، وقام الباحث ضياء عواد بإعداد المطلب الثاني وتنسيق البحث، وقامت الباحثة عيبر أبو كشك بإعداد المطلب التمهيدي ومقدمة البحث، وقامت الباحثة معزز الحسيني بإعداد المطلب الأول، أما بالنسبة لما تبقى من أجزاء البحث، فهي جهد مشترك بين الباحثين الأربعة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكر وتقدير:** الشكر الجزيل لجامعة النجاح الوطنية ومجالاتها على الدعم والإرشادات www.najah.edu

المراجع

- OCHA. (2023). *الوضع الانساني في غزة*، تم استرجاعه 18 كانون الأول، 2024، من: <https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-173-gaza-strip>.
- اتفاقية حقوق الطفل. (1989). تم استرجاعه 29 كانون الأول، 2024، من: <https://www.unicef.org>.
- أعاد، علي. (1989). *موجز في المالية والتشريع المالي*، بدون طبعة، بيت الحكمة، بغداد، العراق.
- الأعرج، أحمد. (2017). أثر التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في دولة فلسطين، دراسة قياسية، المنظومة، 72.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. (1948). تم استرجاعه 24 تشرين الثاني، 2024، من: <https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights>.
- بدوي، محمد. والشاعر، عبد الناصر. (2025). تحقيق المصلحة في تصرفات الحاكم من خلال الفصل بين السلطات، مجلة جامعة النجاح للعلوم الإنسانية، 1(1)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 35.
- <https://doi.org/10.35552/anujrle.1.1.2345>
- تقرير مؤسسة الحق المقدم إلى لجنة حقوق الطفل بشأن التقرير الأولي المقدم من دولة فلسطين. (2020). الجلسة (83)، مؤسسة الحق، رام الله، فلسطين، 5.
- جامع، أحمد. (1975). *علم المالية*، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- جميل، مسيف. (2019). كيفية الحد من الارتهاق الاقتصادي في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي "الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، مجلة سياسات، 47، رام الله، فلسطين، 9-19.
- جميل، مسيف. (2020). *واقع الإيرادات والضرائب الفلسطينية في زمن الكورونا*. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تم استرجاعه 19 كانون الأول، 2024، من: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1649950>.
- جميل، مسيف. وقزمار، عصمت. وربيعة، إسلام. (2020). الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 52-85.
- دعاس، غسان. ونور، عبد الناصر. وعجولي، أبرار. (2025). أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة جامعة النجاح للقانون والاقتصاد، 1(1)، 5.
- <https://doi.org/10.35552/anujrle.1.1.2338>
- سعادة، إيمان. (2022). *الموازنة العامة الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي والفئات الأكثر هشاشة*، معهد ماس، 3.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2006). Executive Summary 2005، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2007). Executive Summary 2007، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2017). التقرير السنوي للموازنة العامة 2016، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2018). التقرير السنوي للموازنة العامة 2017، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2020). الموازنة العامة لسنة 2019، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين.

- سلطة النقد الفلسطينية. (2020). تقرير سلطة النقد 2019، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2021). التقرير السنوي 2020، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2021). الموازنة العامة 2020، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2022). التقرير السنوي 2021، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين.
- الصكيان، عبد العال. (1969). *ميزانية الدولة*، بدون طبعة، مطبعة العاني، بغداد، العراق.
- عبد الله، فاطمة. (1999). *الرقابة على تنفيذ الموازنة*، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، 24.
- العدوان، خالد. والشرعة، محمد. (2014). الأبعاد السياسية للموازنة العامة، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 41(13)، 790.
- عصفور، محمد شاكر. (2023). *أصول الموازنة العامة*، السعودية، بدون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- عطاطرة، أمجد. (2019). *الدور الرقابي للمجلس التشريعي على المال العام*، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 29.
- العلمي، صباح. (2006). دور الرقابة المالية والإدارية كمدخل للتنمية والإصلاح الإداري في الدولة، بحث منشور على موقع جامعة النجاح الوطنية، 21، تم استرجاعه 20 كانون الأول، 2024، من: <https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/a737c1ce-ba7d-498b-81fb-a7bfb4e3193/content>.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (1966). تم استرجاعه 24 تشرين الثاني، 2024، من: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms>.
- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل وتعديلاته. (2003). *الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية)*، عدد ممتاز رقم (2)، ديوان الجريدة الرسمية، رام الله- فلسطين.
- قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005. (2005). صدر عن مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (66)، ديوان الجريدة الرسمية، رام الله- فلسطين.
- قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998. (1998). صدر عن الوقائع الفلسطينية، العدد (7)، ديوان الجريدة الرسمية، رام الله، فلسطين.
- قانون حقوق الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004. (2004). صدر عن الوقائع الفلسطينية، العدد (52)، ديوان الجريدة الرسمية، رام الله، فلسطين.
- قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004. (2004). صدر عن مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (53)، ديوان الجريدة الرسمية، رام الله- فلسطين.
- القدس/ الأناضول. (21 يناير، 2024). أموال المقاصة الفلسطينية. ورقة ابتزاز إسرائيلية من مخرجات اتفاق أوسلو. تم استرجاعه 18 كانون الأول، 2024، من: <https://www.aa.com.tr/ar>.
- قرار المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية رقم 10. (2018). *الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية)*، عدد ممتاز رقم (19)، ديوان الجريدة الرسمية، رام الله- فلسطين.
- قرار بقانون رقم (12) لسنة 2009م بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2009. (2009). ملحق: كشف خلاصة قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2009، العدد (81)، الوقائع الفلسطينية، ديوان الجريدة الرسمية، رام الله – فلسطين.
- قرار بقانون رقم (13) لسنة 2023م بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2023. (2023). ملحق: كشف خلاصة قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023، العدد (201)، الوقائع الفلسطينية، ديوان الجريدة الرسمية، رام الله – فلسطين.
- القرار بقانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن حماية الأحداث الفلسطيني وتعديلاته. (2016). صدر عن الوقائع الفلسطينية، العدد (118)، ديوان الجريدة الرسمية، رام الله، فلسطين.
- مجلس الوزراء الفلسطيني. (2022). مجلس الوزراء يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2022 بإجمالي إيرادات متوقعة قدرها 4.7 مليار دولار ونفقات قدرها 5.8 مليار دولار وعجز قدره 558 مليون دولار، تم استرجاعه 30 كانون الأول، 2024، من: <https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/51988>.
- مجلس الوزراء. (2016). أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، 38-39. تم استرجاعه 10 حزيران، 2025، من: <https://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/GOVPLAN/NPA%20arabic.pdf>.

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (2011). مائدة مستديرة (1)، أعباء الانقسام الداخلي على أعضاء القطاع الخاص وسبل تخفيفها.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (2016). موازنة 2016 والتطورات الأخيرة التي طرأت على موازنات السلطة الفلسطينية.
- معهد ماس. (2006). المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رام الله، فلسطين، 29-30.
- منصور، رشا. (2019). مفهوم النوع الاجتماعي (الجنس) وقضية المساواة النوعية بين سياسات التنمية الدولية والثقافة العربية، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 10 (3)، 444-445.
- موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2024). أهداف التنمية المستدامة 2030، تم استرجاعه 25 تشرين الثاني، 2024، من: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar>.
- موقع موازنة المواطن- فلسطين. (2023). التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2022-2023 لقطاع التعليم (التربية والتعليم، والتعليم العالي)، تم استرجاعه 25 تشرين الثاني، 2024، من: <https://citizenbudget.ps/ar/node/765>
- موقع وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية. (2019). الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين، تم استرجاعه 25 تشرين الثاني، 2024، من: <https://www.mofa.pna.ps/ps/author/2>.
- موقع وزارة الداخلية- فلسطين، وحدة النوع الاجتماعي. (2024). تم استرجاعه 26 تشرين الثاني، 2024، من: <https://www.moi.pna.ps/page/31>
- موقع وزارة شؤون المرأة- فلسطين، برامج عمل الوزارة. (2024). تم استرجاعه 25 تشرين الثاني، 2024، من: <https://mowa.pna.ps/ar/single-post/148>
- النمروطي، خليل، صافي، سمير خالد، وعناية، عاهد. (2015). أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني. *مجلة الجامعة الإسلامية*، 24 (1)، 51-54.
- يونس، إيهاب محمد. (2020). تطبيق موازنة البرامج والأداء بين الواقع والمأمول: حالة مصر، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 34 (3)، 34.

References

- A'yyad, A. (1989). *Summary in Public Finance and Financial Legislation* (No ed.). Bayt al-Hikma, Baghdad, Iraq.
- Abdullah, F. (1999). *Oversight on the Implementation of the Budget* (Master's thesis, University of Baghdad), p. 24.
- Al-A'raj, A. (2017). The impact of foreign trade on public revenues in the State of Palestine: An econometric study. *Al-Manzuma Journal*. 71.
- Al-Adwan, K., & Al-Shar'ah, M. (2014). Political dimensions of the general budget. *Journal of Human and Social Sciences*, 41(13), 790.
- Al-Alami, S. (2006). *The role of financial and administrative oversight as an entry point for development and administrative reform in the state*. An-Najah National University. Retrieved December 20, 2024, from <https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/a737c1ce-ba7d-498b-81fb-a7bfbe4e3193/content>.
- Al-Haq Organization. (2020). *Report submitted to the Committee on the Rights of the Child on the initial report submitted by the State of Palestine* (Session 83), Ramallah, Palestine, p. 5.
- Al-Sakyan, A. (1969). *State Budget* (No ed.). Al-Aani Press, Baghdad, Iraq.
- Anadolu Agency – Jerusalem. (2024, January 21). *Palestinian clearance revenues... an Israeli blackmail tool stemming from the Oslo Accords*. Retrieved December 18, 2024, from <https://www.aa.com.tr/ar>.
- Asfour, M. S. (2023). *Principles of the General Budget* (No ed.). Dar Al-Maseera Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

- Atatra, A. A. S. (2019). *The Oversight Role of the Legislative Council on Public Funds* (Master's thesis, An-Najah National University), p. 29.
- Badawi, M., & Al-Sha'er, A. N. (2025). Achieving the Interest in the Actions of the Ruler through the Separation of Powers. *An-Najah University Journal of Law and Economics*, 1(1), 35. <https://doi.org/10.35552/anujrle.1.1.2345>
- Citizen Budget - Palestine. (2023). *Annual Report on Actual Comparative Spending 2022–2023 for the Education Sector*. Retrieved November 25, 2024, from <https://citizenbudget.ps/ar/node/765>.
- Convention on the Rights of the Child. (1989). Retrieved December 29, 2024, from <https://www.unicef.org>.
- Daas, G., Nour, A. N., & Ajouli, A. (2025). The Influence of Value-Added Tax on the Financial Performance of the Palestinian Industrial Public Shareholding Companies Listed on the Palestine Exchange. *An-Najah University Journal of Law and Economics*, 1(1), 5. <https://doi.org/10.35552/anujrle.1.1.2338>
- General Budget Law and Financial Affairs Regulation No. (7) of 1998. (1998). Palestinian Gazette, Issue.(7)
- International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. (1966). Retrieved November 24, 2024, from <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms>.
- Jame', A. (1975). *Public Finance* (No ed.). Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo, Egypt.
- Jameel, M. (2019). Reducing economic dependency under the Paris Economic Protocol: Economic disengagement from Israel. *Siyasat Journal*, 47, 9–19.
- Jameel, M. (2020). *The reality of Palestinian revenues and taxes during the COVID-19 pandemic*. Institute for Palestine Studies. Retrieved December 19, 2024, from <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1649950>.
- Jameel, M., Qazmar, I., & Rabee, I. (2020). Economic disengagement from Israel: Theoretical concepts and practical possibilities. *Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS)*, 52–85.
- Law by Decree No. (12) of 2009 regarding the General Budget for the Fiscal Year 2009. (2009). Palestinian Gazette, Issue (81)
- Law by Decree No. (13) of 2023 regarding the General Budget for the Fiscal Year 2023. (2023). Palestinian Gazette, Issue (201).
- Law by Decree No. (4) of 2016 regarding the Protection of Palestinian Juveniles and its Amendments. (2016). Palestinian Gazette, Issue (118).
- Mansour, R. (2019). The concept of gender and the issue of gender equality between international development policies and Arab culture. *Scientific Journal for Commercial and Environmental Studies*, 10(3), 444–445.
- MAS Institute. (2006). *Economic and Social Monitor*, 29–30.
- Namrouti, K., Safi, S. K., & Inayah, A. (2015). The impact of budget deficit on the growth of the Palestinian economy. *Islamic University Journal*, 24(1), 51–54.
- OCHA. (2023). *The humanitarian situation in Gaza*. Retrieved December 18, 2024, from <https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-173-gaza-strip>.
- Palestine Monetary Authority. (2006). *Executive Summary 2005*. Research and Monetary Policy Department, Ramallah, Palestine.

- Palestine Monetary Authority. (2007). *Executive Summary 2007*. Research and Monetary Policy Department, Ramallah, Palestine.
- Palestine Monetary Authority. (2017). *Annual Report on the General Budget 2016*. Research and Monetary Policy Department, Ramallah, Palestine.
- Palestine Monetary Authority. (2018). *Annual Budget Report 2017*. Research and Monetary Policy Department, Ramallah, Palestine.
- Palestine Monetary Authority. (2020). *Annual Report 2019*. Research and Monetary Policy Department, Ramallah, Palestine.
- Palestine Monetary Authority. (2020). *General Budget for the Year 2019*. Research and Monetary Policy Department, Ramallah, Palestine.
- Palestine Monetary Authority. (2021). *Annual Report 2020*. Research and Monetary Policy Department, Ramallah, Palestine.
- Palestine Monetary Authority. (2021). *General Budget 2020*. Research and Monetary Policy Department, Ramallah, Palestine.
- Palestine Monetary Authority. (2022). *Annual Report 2021*. Research and Monetary Policy Department, Ramallah, Palestine.
- Palestinian Child Law No. (7) of 2004. (2004). *Palestinian Gazette*, Issue (52).
- Palestinian Council of Ministers. (2016). *National Policy Agenda 2017–2022* (pp. 38–39). Retrieved June 10, 2025, from <https://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/GOVPLAN/NPA%20arabic.pdf>.
- Palestinian Council of Ministers. (2022). *General Budget Approval for FY2022*. Retrieved December 30, 2024, from <https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/51988>.
- Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS). (2011). Roundtable No. 1: The burden of internal division on private sector members and ways to mitigate it.
- Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS). (2016). The 2016 Budget and recent developments in the Palestinian Authority's budgets.
- Palestinian Financial and Administrative Audit Bureau Law No. (15) of 2004. (2004). *Palestinian Gazette*, Issue (53).
- Palestinian Ministry of Foreign Affairs and Expatriates. (2019). International Agreements Acceded to by the State of Palestine. Retrieved November 25, 2024, from <https://www.mofa.pna.ps/ps/author/2>.
- Palestinian Ministry of Interior – Gender Unit. (2024). Retrieved November 26, 2024, from <https://www.moi.pna.ps/page/31>.
- Palestinian Ministry of Women's Affairs – Ministry Programs. (2024). Retrieved November 25, 2024, from <https://mowa.pna.ps/ar/single-post/148>.
- Palestinian Supreme Constitutional Court Decision No. 10. (2018). *Official Gazette (Palestinian Gazette)*, Special Issue No. 19.
- Public Debt Law No. (24) of 2005. (2005). *Palestinian Gazette*, Issue. (66).
- Sa'da, I. (2022). The Palestinian general budget from a gender perspective and the most vulnerable groups. *MAS Institute*, p. 3.

- The Palestinian Basic Law and its Amendments. (2003). Official Gazette (Palestinian Gazette), Special Issue No. 2.
- United Nations General Assembly Website. (2024). Sustainable Development Goals 2030. Retrieved November 25, 2024, from <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar>.
- Universal Declaration of Human Rights. (1948). Retrieved November 24, 2024, from <https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights>.
- Younes, I. M. (2020). The application of program and performance budgeting between reality and aspiration: The case of Egypt. *Scientific Journal for Research and Commercial Studies*, 34(3), 34.

ACCEPTED